اقتصاديات

▪ عباس الغالبي

انحسار الاستثمار النفطي

انتهت جولة التراخيص النفطية والغازية الرابعة الى ثلاثة عقود من أصل ١٢ رقعة استكشافية كانت معروضة للاستثمار على طريقة عقود الخدمة التي درجت عليها وزارة النفط خلال جولات التراخيص الثلاث الماضية ، وبدأت الانتقادات تنهال على الجهات الحكومية المشرفة على جولة التراخيص الرابعة بسبب عدم نجاحها في تحقيق اكبر قدر ممكن من الاستثمارات في هذا الاتجاه .

وفي الوقت الذي عدتها وزارة النفط انها خطوة في الاتجاه الصحيح ، وان عدم الاقبال على الاستثمار في هذه الجولة يعود بالدرجة الاساس الى انها استكشافية وليست تطويرية للانتاج النفطي والغازي ، ولكن الذي يثير التساؤل ان الشركات الاستثمارية الاجنبية التي تقدمت للمشاركة في هذه الجولة بلغ عددها ٤٧ شركة عالمية ، بمعنى ان هنالك رغبة جامحة للشركات العالمية بولوج عالم الاستثمار الاستكشافي النفطي في العراق ، ذلك ان الرقع الاستكشافية محددة سلفا موقعا وأهمية فنية ، وهنالك اجراءات استباقية ليوم فتح العطاءات من قبل وزارة النفط خضعت فيها عشرات الشركات المتقدمة الى معايير وشروط استقرت بالمحصلة النهائية على مشاركة ٤٧ شركة فقط في جولة التراخيص الرابعة .

ومن هنا فإن الذي نريد قوله وكنا نتطلع اليه ذكر الاسباب الحقيقية وراء هذا العزوف عن الاستثمار ماعدا الاستثناءات البسيطة لثلاث رقع استكشافية فقط ، كما ان الضرورة تستدعي ان تعمل وزارة النفط على مناقشة اسباب الاخفاق ومبررات الشركات ، حيث يذهب الكثير الى ان هنالك اجراءات وتعقيدات ادارية واخرى لوجستية كانت احد اهم اسباب عزوف الكثير من الشركات عن الاستثمار في المواقع المعلنة والمحددة ضمن جولة التراخيص الرابعة ، وهذه الاجراءات والشروط الادارية طالما شكت منها الشركات العالمية خلال جولات التراخيص الثلاث الماضية ، وكانت في الوقت نفسه موضع انتقاد كثير من المختصين وحتى مسؤولين في الدولة .

ولابد من الاشارة الى ان الخلافات السياسية التي تعصف بالبلد حاليا كانت احد اهم الاسباب التي أدت الى عزوف الشركات عن الاستثمار الكامل للرقع الاستكشافية المحددة ضمن هذه الجولة ، خاصة اذا ما عرفنا ان كثيرا من الرقع تستهدف رفع الاحتياطي النفطي و الغازي في العراق ، فضلا عن النتائج الاخرى التي ستنعكس على مسارات الانتاج والتصدير ، خاصة وان منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) قد حددت حصة العراق بثلاثة ملايين و٨٠٠ ألف برميل يومياً ، في وقت لا يصدر سوى مليونين و٥٠٠ الف برميل يوميا حاليا ، حيث يتم تحديد حصة التصدير بالاتفاق بين الدول الأعضاء والمنظمة، ويعتمد ذلك على بعض المعايير أهمها احتياطي كل دولة، مع أن العراق يطالب بزيادة حصته بناءً على ما يقول إنها اكتشافات.

قللت من خلافها مع الحكومة

إكسون موبيل : زيادة إنتاج حقل غرب القرنة نهاية العام الحالي

بغداد / متابعة المدى

قالت شركة إكسون موبيل الأميركية التي تتولى تطوير حقل غرب القرنة (١) الذي يقع شمال البصرة أنها بصدد رفع مستوى انتاجه إلى ٥٠٠ ألف برميل قبل نهاية العام الحالي، وفيما قللت من أهمية خلافاتها مع وزارة النفط، أكدت الهيئة المشتركة لإدارة الحقل أن عشرات الآبار هي قيد الحفر والاستصلاح.

وقال نائب رئيس شركة إكسون موبيل الأميركية جون بيني لـ"السومرية نيوز"، إن "حقل غرب القرنة (١) من المقرر أن يرتفع انتاجه إلى مستوى ٥٠٠ ألف برميل يومياً أواخر العام الحالي"، مبيناً أن "الحقل ينتج حالياً نحو ٤١٠ آلاف برميل يومياً"، مضيفاً أن "مشاريع كثيرة تنفذ داخل الحقل بهدف تطويره، وهي تتضمن حفر آبار جديدة واستصلاح آبار قديمة وبناء منشآت خدمية وإنشاء محطات للعزل".

ولفت بيني إلى أن "المشاكل التي واجهتها إكسون موبيل مع الحكومة العراقية لا تختلف عن المشاكل التي تواجهها خلال عملها في دول أخرى"، موضحاً أن "الشركة لديها علاقات وثيقة مع شركة نفط الجنوب قائمة على أساس التعاون، وليس بالضرورة أن نتفق على كل شيء لكننا دائما نجلس ونتحاور ونتوصل الى نتائج جيدة".

من جانبه، قال رئيس هيئة الإدارة المشتركة لحقل غرب القرنة (١) باسم محمد خضير في حديث لـ"السومرية نيوز"، إن "شركة اكسون موبيل وشريكتها رويال داتش شل يعتزمان رفع إنتاج الحقل الى مليونين و٨٢٥ ألف برميل يومياً بعد سنوات قليلة"، موضحاً أن "٦٠ بئراً جديدة من المقرر الانتهاء من أعمال حفر ما تبقى منها قبل نهاية العام الحالي، فيما يجري استصلاح وإنعاش عشرات الآبار القديمة في مواقع مختلفة من الحقل".

يشار إلى أن محافظة البصرة تعد من أكثر المحافظات العراقية انتاجاً للنفط، وتمتلك نحو ٥٩٪ من إجمالي احتياطات العراق النفطية بواقع ٦٧,٩ مليار برميل، وتضم أكبر خمسة حقول نفطية في البلاد هي الرميلة الشمالية والرميلة الجنوبية ومجنون والزبير وغرب القرنة (٢)، اما حقل غرب القرنة (١) فقد تم اكتشافه عام ١٩٧٣ بمشاركة خبراء من الاتحاد السوفييتي، وتقدر احتياطاته من النفط القابل للاستخراج بنحو ٨,٧ مليار برميل.

يذكر أن العراق وقع في العام ٢٠١٠ عقوداً مع شركات أجنبية لتطوير بعض حقوله النفطية ضمن جولتي التراخيص الأولى والثانية، لرفع سقف الإنتاج إلى ١١ مليون برميل يومياً في غضون السنوات الخمس القادمة، والى ١٢ مليون برميل يومياً بعد إضافة الكميات المنتجة من الحقول الأخرى بالجهد الوطني، وتركزت غالبية تلك العقود على تطوير حقول نفطية كبيرة تقع جنوب البلاد، ومنها حقل غرب القرنة (١) الذي تمتلك شركة اكسون موبيل الأميركية ٦٠٪ من أسهم المشاركة في تطويره، فيما تحتفظ شركة رويال داتش شل الهولندية البريطانية بنسبة ١٥٪ من الأسهم.

وعلى صعيد ذي صلة أكدت وزارة النفط سعيها لشمول اكبر عدد من المحافظات ومنها الديوانية بعقود الاستكشاف في جولات التراخيص المقبلة، وفيما بينت أن الهدف من ذلك هو تطوير واقع تلك المحافظات الاقتصادي، دعت الحكومات المحلية إلى التعاون معها.

وقال المتحدث الرسمي باسم الوزارة عاصم جهاد لـ"السومرية نيوز"، إن "المحافظات التي تضم رقعا استكشافية ولم يتم التعاقد عليها في جولة التراخيص الرابعة ومنها الديوانية، فالوزارة تسعى لرسو أحد العطاءات ضمن الجولة المقبلة". وأضاف جهاد أن "الوزارة تهدف إلى شمول اكبر عدد من المحافظات التي حددت فيها رقع استكشافية بجولات التراخيص لتطوير واقعها الاقتصادي من خلال مردود البترودولار والاستثمار الأمثل للثروة النفطية والغازية"، معتبرا أن "ذلك سينعكس على التنمية الاقتصادية والبشرية لأبناء العراق".

ودعا جهاد الحكومات المحلية في المحافظات المشمولة إلى "التعاون مع الوزارة لإيصال رسائل عملية للشركات الأجنبية تؤكد وجود بيئة آمنة ومستقرة في تلك المحافظات".

وكانت جولة التراخيص الرابعة قد اختتمت أعمالها، يوم الـ٣١ أيار الماضي ، في بغداد باستثمار ثلاث رقع استكشافية من أصل ١٢ رقعة كانت معروضة للاستثمار في مختلف مناطق العراق.

حيث كانت الرقعة السابعة في محافظة الديوانية، كما اشتركت الديوانية مع المثنى في الرقعة العاشرة.

وتعتبر الديوانية ثاني أفقر المحافظات العراقية بحسب إحصائيات رسمية، حيث تبلغ نسبة الفقر فيها ٣٥ ٪ من السكان البالغ عددهم نحو مليون و٢٠٠ ألف نسمة.

القوانين و صعوبة التمويل .. مطبات أمام الاستثمار في كربلاء

كربلاء / متابعة المدى

أرجع مختصون اسباب ضعف الاستثمار في مدينة كربلاء الى القوانين الحالية و صعوبة التمويل والاجراءات الادارية الاخرى .

و قال رئيس هيئة استثمار كربلاء طائف علي عبد الحسين (للوكالة الاخبارية للانباء) : إن المستثمرين يعانون من مشاكل عديدة تتعلق بالتمويل ومنها البند السابع وادخال الاموال وتعليمات وزارة المالية والبنك المركزي. وأوضح: أن المادة التاسعة ثامنا من قانون هيئة الاستثمار نصت على تشجيع المستثمرين من خلال منح القروض المصرفية لهم، لكن وزارة المالية لم تعمل بهذا القانون. من جانبه قال المستثمر ثائر الفيلي المشرف على المشروع الاستثماري السكني (جنات الحسين) في كربلاء أن قطاع المصارف في العراق ميت وجامد بالنسبة للمستثمر، بسبب قيود وقوانين البنك المركزي العراقي وقانون المصارف العراقية.واضاف الفيلي: أن المادة القانونية (٢٨) تحد من عمل المصارف في العراق بشكل كبير ودعمها للمشاريع الاستثمارية، فضلا عن صدور بعض التعليمات لوزارة المالية وكأنها تحارب الاستثمار في العراق ومعظم التشريعات تقف حائلا بين المستثمر والمصارف.

وتابع الفيلي: هناك خرق واضح لقانون الاستثمار رقم (١٣) لعام ٢٠٠٦ الذي ينص على توفير القروض الميسرة للمشاريع الاستثمارية من قبل المصارف الحكومية، لكن الجهات المعنية تمتنع عن تنفيذه.

من جانبه قال مدير عام الاحصاء والابحاث في البنك المركزي الدكتور وليد عيده عبد النبي : إن البنك المركز يعمل منذ عام ٢٠٠٤ على تطوير البيئة المالية في العراق وتسهيل دخول الاستثمارات الخارجية لتكون بديلا عن سياسة الاغراق التي يعتمدها الاقتصاد العراقي اليوم .واضاف عبد النبي: أن البنك المركزي قام بتطوير الجهاز المصرفي في العراق بما يسمح في سهولة بالتعامل مع المستثمرين الاجانب وانجاز معاملاتهم في فتح الاعتمادات المستندية وتقديم التسهيلات في حركة الاموال داخل وخارج العراق الا فيما يتعلق بموضوع غسيل الاموال الذي نص عليه القانون رقم (٩٣) لعام ٢٠٠٤ .وأشار الى أن البنك المركزي نظم العلاقة بين المصارف والمستثمرين وسمح للمصارف في تقديم القروض التجميعية التي يشترك في تقديمها اكثر من مصرف واحد.

وبدوره قال مدير فرع مصرف الائتمان العراقي الاهلي في كربلاء نعمان جلال : نحن بحاجة الى سن قوانين تسهل دخول المستثمرين من قبل وزارة المالية والبنك المركزي، لتشجيع المصارف في منح القروض طويلة الاجل، خاصة في مجال الاعمار والبناء فالمستثمر يحتاج الى قروض يكون سدادها بين (٥ - ١٠) سنوات.

واضاف جلال : أن البنوك متخوفة من منح القروض التجارية والتسهيلات للمستثمرين، لعدم وجود قوانين أو هيئات تضمن سداد هذه القروض.

وتبقى القوانين التي وضعت لتنظيم العلاقة بين المستثمر والمصارف العراقية معطلة نتيجة تقاطعها مع قوانين اخرى، الامر الذي يتطلب خطوات جدية من مكان صناعة القرار، لإزالة معوقات الاستثمار وجعله فاعلا .

مشروع دواجن استثماري بكلفة (2) مليار دولار في واسط

□ واسط / المدى

أعلنت هيئة استثمار واسط عن منح رخصة استثمارية في القطاع الزراعي بكلفة (٢) مليار دولار في المحافظة. وقال المستشار الاقتصادي للهيئة حيدر فكري (للوكالة الاخبارية للانباء) : تم منح إجازة استثمارية لشركة محلية لإنشاء معمل للأعلاف ومفقس للدواجن في ناحية تاج الدين شمالي محافظة واسط، مشيراً الى أن المشروع سينفذ برأسمال مليار ان وتسعمئة مليون دينار وعلى مساحة (٥) دونم و بفترة انجاز محددة بسنتين. واضاف : أن الهيئة تسعى لجذب المستثمرين إليها سواء المحليين او الأجانب وفي مختلف القطاعات الاقتصادية، لافتاً الى أن المشروع المذكور سيشكل نموذجاً ممتازاً للمشاريع الزراعية في المحافظة.

دعوات لتعديل قانوني البنك المركزي والمصارف

□ بغداد / المدى

دعا نائب رئيس اللجنة المالية النائب احمد حسن فيض الله، الى ضرورة تعديل قانوني البنك المركزي والمصارف، لتعارضهما مع قانون العقوبات. وقال فيض الله (للوكالة الاخبارية للانباء) : إن أغلب القوانين العراقية المشرعة تحتاج للتعديلات كونها تتعارض مع قوانين أخرى وفيها خلل كبير وبعض فقراتها لا تصب في مصلحة البلد. وأضاف: أن قانون البنك المركزي رقم (٥٦) الصادر سنة (٢٠٠٤) وقانون المصارف رقم (٩٤) لسنة (٢٠٠٤) يتعارضان مع قانون العقوبات رقم (١١١) الصادر سنة (١٩٦٩) المعدل، إضافة الى أن ترجمة القانون لم تكن ترجمة قانونية رصينة، ما جعل هناك تلكؤا في الحد من عمليات تهريب العملة الصعبة والأخرى غير القانونية. وأشار الى أن تعديل هذين القانونين سيساعد البنك المركزي على تطوير القطاع المالي ويخفف معاناة المواطن العراقي من خلال إدخاله الأساليب الحديثة، إضافة الى انه لا يسمح للمضاربين بتحويل أموال ضخمة خارج البلد بصورة غير قانونية .

التخطيط: عدم اعتماد نتائج المسح الاقتصادي والاجتماعي للأسرة في الموازنة

بغداد / المدى

كشفت وزارة التخطيط والتعاون الانمائي عن عدم اعتماد مجلس النواب في توزيع مبالغ موازنة العام الحالي نسب المحرومية وفق نتائج المسح الاقتصادي والاجتماعي للاسرة في موازنة العام الحالي، فيما أكدت على أن توزيع مبالغ تنمية الاقاليم من اختصاص الحكومات المحلية.

وقال بيان صادر عن وزارة التخطيط: أنها دعت عند مناقشة موازنة ٢٠١١ الى اعتماد توزيع مبالغ الموازنة على اساس (٨٠٪) لحجم سكان المحافظة و(٢٠٪) لنسب المحرومية على وفق نتائج المسح الاقتصادي والاجتماعي لميزانية الاسرة في العراق الا ان مجلس النواب قرر عند اقرار الموازنة ان يكون التوزيع بالاعتماد على حجم السكان فقط".

وطالبت الوزارة بحسب البيان "المحافظات بمراعاة اعتماد دراسات الجدوى الفنية والاقتصادية للمشاريع الجديدة واعتبار ذلك من الاسس المهمة في ادراج المشاريع ومناقشة خططها مع الوزارة بدقة لحل جميع الاشكاليات الواردة ضمن مناقشات مجلس المحافظة للمشاريع قبل اقرارها".

وأكدت على أن "توزيع مبالغ تخصيصات برنامج تنمية الاقاليم على الاقضية والنواحي هو من اختصاص الحكومات المحلية في المحافظات التي يجب ان تراعي هذا الجانب عند وضع مقترحات المشاريع وهذا ما نصت عليه الفقرة ٣ اولا من المادة الثانية من قانون الموازنة".

وبين البيان أن الآلية "المعمول بها قبل اقرار مشاريع الموازنة الاستثمارية وبرنامج تنمية الاقاليم هي قيام وزارة التخطيط بدراسة مقترحات المشاريع الخاصة بالوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة والمحافظات لمعرفة مدى ملائمة لتحقيق اهداف الخطط التنموية وأولويات المرحلة الراهنة".

وأشار البيان إلى ان "قانون الموازنة العامة لسنة ٢٠١٢ اكد على قيام الوزارة بدراسة المقترحات المقدمة من المحافظة المعنية بعد مصادقة مجلس المحافظة عليها".

مشروع لمحاربة البطالة في كردستان بمساعدة اليونسكو

□بغداد / متابعة المدى

أعلن في اربيل عن افتتاح مشروع لمحاربة بطالة الشباب من خلال التعليم بتمويل من الحكومة اليابانية وبتنفيذ من منظمة اليونسكو ومجموعة وزارات في حكومة اقليم كردستان ويستمر لمدة عام لتعليم ٤٠٠ من الشباب القراءة والكتابة. ونقل موقع حكومة اقليم كردستان عن مدير مكتب اليونسكو في مكتب العراق محمد جليد قوله : إن المشروع مدعوم من الحكومة اليابانية بمنحة مالية قدرها ٦٦٠ الف دولار ضمن خططها لتنفيذ مشاريع في بلدان الشرق والاوسط وشمال افريقيا ".وبيّن ان الهدف من المشروع العمل على تخفيض نسبة الفقر ومعالجة مشكلة البطالة في العراق من خلال زيادة فرص العمل لشريحة الشباب وزيادة عدد ورشات العمل الصغيرة وتحسين الاقتصاد في اقليم كردستان ، مشيرا الى ان كلا من منظمة اليونسكو ووزارات التربية والعمل والشؤون الاجتماعية والثقافة والشباب بالاضافة الى معاهد التدريب المهني والتقني في الاقليم وغرف التجارة تشارك في المشروع.

من جانبها قالت وزيرة العمل والشؤون الاجتماعية في حكومة الاقليم آسوس نجيب : " ان المشروع خطوة جديدة في التعاون مع منظمة اليونسكو لمعالجة مشاكل الشباب " معربة عن املها بمعالجة بعض مشاكل الشباب من خلال هذا المشروع خصوصا ما يتعلق بالبطالة والحصول على فرص العمل.

الإعمار والإسكان تكشف عن إيقاف مشروع المجمعات السكنية واطئة الكلفة

بغداد / المدى

قالت وزارة الاعمار والاسكان انها اوقفت مشروع المجمعات السكنية الواطئة بسبب عدم تخصيص مساحات الاراضي المتفق عليها لتنفيذ المشروع من قبل امانة بغداد. وقال وكيل الوزارة استبرق الشوق لـ"شفق نيوز"، إن "مشروع المجمعات السكنية الواطئة الكلفة الذي ادخلته وزارة الاعمار والاسكان في خطتها لعام ٢٠١٢ والذي يمتد الى ٤ سنوات قد تم ايقاف العمل به".

وبين ان "عدم تخصيص المساحات من الاراضي من قبل امانة بغداد هو ما حال دون المباشرة في هذا المشروع".

واضاف أن "الوزارة كانت قد اعدت التصاميم النهائية للمشروع بعدما وضعت مسابقة دولية للتصاميم واختارت ٣ تصاميم للمشروع التي تؤكد انه يؤمن توفير الوحدات السكنية للمواطنين بأسعار تشجيعية".

وكانت لجنة الخدمات والاعمار النيابية، قد توقعت أن تبلغ حاجة البلاد خمسة ملايين وحدة سكنية في حال دخول الشركات الاستثمارية التي ستعمل بشتى القطاعات.

يذكر ان أمانة بغداد قالت في حزيران الماضي أن العاصمة بحاجة إلى ٣٠٠ ألف وحدة سكنية للقضاء على العشوائيات والتجاوزات.